تأثير قوانين مكافحة الإرهاب والقوانين الجنائية على حرية الإعلام وسلامة الصحفيات و الصحفيين

"بدون حرية الصحافة ، لا توجد مجتمعات ديمقراطية حقيقية . بدون حرية الصحافة ، لا توجد حرية" .

— أنطونيو غوتيريش ، الأمين العام للأمم المتحدة

(SG/SM/21254)

حرية الإعلام والحق في حرية التعبير

يعتبر الحق في حرية التعبير شرطا ضروريا لتحقيق مبادئ الشفافية والمساءلة التي تعتبر بدورها أساسية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها . وهو يشكل حجر الأساس لكل مجتمع حر وديمقراطي ، وهو ضروري لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة . والحق في حرية التعبير معترف به بشكل خاص في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، والمعاهدات الإقليمية الرئيسية لحقوق الإنسان ، وفي دساتير معظم البلدان .

Photos by Pixabay: Engin Akyurt

يعتبر الإعلام المفتاح في تحقيق ممارسة الحق في حرية التعبير ، وهو أمر ضروري في أي مجتمع ديمقراطي ؛ وللجمهور الحق في الحصول على مخرجات إعلامية . ويشمل دور الإعلام الإبلاغ عن أعمال إرهابية أو تدابير مكافحة الإرهاب أو توثيق هذه المعلومات أو نشرها وغيرها من المسائل التي تهم الجمهور . يمكن للصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام أن يلعبوا دورا في التدقيق في الحكومات ، والإبلاغ عن القضايا السياسية أو الاجتماعية قد تعتبرها الحكومة حساسة أو مزعجة ، ولفت الانتباه إلى الفئات الأكثر تهميشا . ومع ذلك ، في بعض الأحيان ، جاء هذا بتكلفة كبيرة . ولطالما استُخدمت قوانين مكافحة الإرهاب والقوانين الجنائية لمعاقبة الصحفيين وقمع حرية الإعلام .

ويجب على الدول ، في اضطلاعها بواجبها المتمثل في حماية جميع الأفراد الخاضعين لولايتها القضائية من أعمال الإرهاب وحماية الأمن القومي ، أن تتقيد بالتزاماتها بموجب قانون حقوق الإنسان وأن تحمي الحق في حرية التعبير وحرية الإعلام . وبموجب القانون الدولي ، لا يجوز فرض قيود على الحق في حرية التعبير إلا عندما تسعى إلى تحقيق هدف مشروع ، مثل حماية الأمن القومي والنظام العام ، وعندما ينص عليها القانون ، وعندما يكون الإجراء ضروريا ومتناسبا . ويجب أن تلتزم قوانين مكافحة الإرهاب والقوانين الجنائية التي تقيد حرية التعبير بهذه المتطلبات .

Photos by Unsplash: Vanilla Bear Films

الإطار القانوني المقيد وحرية الإعلام

تشكل قوانين مكافحة الإرهاب وغيرها من القوانين التي تحمي الأمن الوطني جزءا هاما من الإطار القانوني والتنظيمي للدولة . ولكن في الممارسة العملية ، هناك حالات يتم فيها صياغة هذه القوانين وتطبيقها بطريقة قد تنتهك حرية الإعلام وتهدد سلامة الصحفيين . وقد يؤدي تطبيق هذه الاطرات او هذا الاطار ، من بين أمور أخرى ، إلى احتجاز الصحفيين ومحاكمتهم ، وحظر المحتوى الإعلامي ، وفرض قيود أخرى مثل حجب الإنترنت . يمكن ربط الصحفيين بالجماعات الإرهابية التي يغطون أعمالها . وفي بعض الأحيان ، تكون جرائم مكافحة الإرهاب غامضة ومصاغة على نطاق واسع بحيث تشمل أنشطة الإبلاغ والصحافة المشروعة .

وشملت محاولات إسكات الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام استخدام تشريعات مكافحة الإرهاب وتشريعات الأمن القومي لتجريم الصحافة والتعبير المشروع . وقد ساهم ذلك في الانخفاض الشامل في حرية الإعلام ، مما أثر على حوالي 85 في المائة من سكان العالم ، كما ذكرت اليونسكو .

> "وقد أسفرت التدابيرالمتعلقة بالأمن التي اتخذتها الدول ، بما في ذلك اعتماد تشريعات وطنية لمكافحة الإرهاب ، عن انتهاكات للحق في حرية الرأي و التعبير وأثرت بشكل مباشر على عمل العاملين في وسائل الإعلام والمدافعين عن حقوق الإنسان والمجموعات السياسية والمجتمع المدني على نطاق أوسع" .
>
> — **تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (A/HRC/34/30)**

قوانين مكافحة الإرهاب

وفي العقود الأخيرة ، اعتمدت دول عديدة قوانين جديدة لمكافحة الإرهاب أو عزّزت القوانين القائمة التي تنص على تعريف فضفاض للغاية للإرهاب ، مما يزيد من خطر إساءة استعماله من جانب مسؤولي إنفاذ القوانين وغيرهم من المسؤولين . ويمكن أن تؤدي قوانين مكافحة الإرهاب الفضفاضة والغامضة الصياغة إلى تجريم ممارسة الحقوق ، بما في ذلك الممارسة المشروعة للحق في حرية التعبير .

وقد أثار المفوض السامي لحقوق الإنسان وآليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان مخاوف مستمرة تتعلق بالتشريعات الوطنية لمكافحة الإرهاب التي لا تُعرّف الجرائم المتصلة بالإرهاب أو تُعرّف هذه الجرائم بطريقة غامضة . وقد أوصوا باستمرار بأن تعيد الدول النظر في تشريعاتها المتعلقة بمكافحة الإرهاب من أجل توضيح وتضييق تعريف الجرائم المعنية . وريثما يتم اعتماد تعريف متفق عليه دوليا لأعمال الإرهاب في القانون الدولي ، فإن قرار مجلس الأمن 1566 (2004) والتعريف النموذجي الذي وضعه المقرر الخاص المعني بمكافحة الإرهاب وحقوق الإنسان يوفران توجيهات بشأن الشروط التراكمية لوصف أعمال بأنها إرهاب .

> "واعتمدت دول كثيرة قوانين تستدعي ، على نحو فضفاض ، الأمن القومي أو المصلحة الوطنية أو النظام العام باعتبارها فئات شاملة تتضمن في كثير من الأحيان أي فعل مجرم فقط بسبب النظرة الشخصية للتأثير الذي قد يكون لها ، بما في ذلك اعتبارها "تؤثر على الأمن القومي والاستقرار السياسي والاجتماعي" و"تشكل خطرا على النظام السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي" وسيدخل الكثير من أنشطة منظمات المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين والمدونين والمعارضين السياسيين تحت طائلة هذه القوانين التي يتمثل هدفها الرئيسي في تجريم التعبير المشروع عن الرأي والفكر ."
>
> **— مقرر رة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بمكافحة الإرهاب وحقوق الإنسان (A/HRC/40/52)**

Photos by Unsplash: Timon Studler

Photos by Unsplash: Patrick Fore

قوانين الفتنة والتشهير والإهانة والأمن الإلكتروني

تعود جرائم الفتنة والتشهير والإهانة إلى حقبة كان فيها القانون الجنائي يُستَخدم لقمع الأصوات التي تنتقد من هم في السلطة . وفي العديد من البلدان ، لا تزال تُستخدم بشكل متكرّر ضد الصحفيين وغيرهم ممن ينتقدون سياسات الحكومة أو أفراد الحكومة . وقد سلطت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الضوء على محدودية جواز تجريم التشهير والإهانة ، مشددة على أن "مجرد اعتبار أشكال التعبير مهينة لشخصية عامة لا يكفي لتبرير فرض عقوبات" .

وفي عدد من الدول ، أُدخلت قوانين للجرائم الإلكترونية ، التي تسمح بمقاضاة الجرائم غير المتصلة بالإنترنت – والتي لا تفي عموما بالحد الأدنى للجرائم الجنائية بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان ، مثل التشهير الجنائي – عند نشرها في بيئة على الإنترنت . في الواقع ، تستخدم قوانين الأمن الإلكتروني والجرائم الإلكترونية لتجريم التعبير والمحتوى على الإنترنت ، بما في ذلك التشهير وخطاب الكراهية ، وغالبا مع تشديد العقوبات . يمكن أن تؤدي هذه القوانين إلى قيود واسعة على حرية التعبير, والمراقبة, وجمع البيانات دون مراعاة للخصوصية والإجراءات القانونية الواجبة .

> "لطالما استُخدمت القوانين – من الفتنة إلى الرقابة – لمعاقبة الصحفيين وقمع حرية الإعلام . وقد أحيت بعض الدول هذه الممارسة بشراسة جديدة في العصر الرقمي" .
>
> **– مقررة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بحرية الرأي والتعبير (A/HRC/50/29)**

الاعتقال والاحتجاز والمقاضاة

استخدمت قوانين مكافحة الإرهاب والقوانين الجنائية لتجريم العمل المشروع للصحفيين ، مما أدى إلى اعتقالهم واحتجازهم ومحاكمتهم أو التهديد بمقاضاتهم . وفي عدد من البلدان ، احتجز صحفيون لمجرد انتقادهم لسلطات الدولة أو السلطات المحلية ، مع إشراف قضائي محدود . وهذا له تأثير مخيف كبير على ممارسة الحق في حرية التعبير من قبل العاملين الآخرين في وسائل الإعلام والجهات الفاعلة في المجتمع المدني بشكل عام .

> "لقد تعرض العديد من العاملين في وسائل الإعلام للمضايقة والترهيب والاحتجاز التعسفي والهجمات العنيفة – بما في ذلك القتل – بسبب العمل الذي يقومون به لإعلامنا جميعا ."
>
> — المفوضة السامية السابقة ميشيل باشلي ، يوم حقوق الإنسان 2021

توصيات إلى الدول

ينبغي للدول أن :

- تُمكّن الصحفيين من أداء عملهم دون عوائق ، من خلال مراجعة قوانين مكافحة الإرهاب والقوانين الجنائية لضمان امتثالها للقانون الدولي لحقوق الإنسان ، مع الأخذ في الاعتبار ليس فقط تأثير التشريعات المنفصلة ولكن أيضا الأثر التراكمي للعديد من القوانين الجنائية وقوانين مكافحة الإرهاب مندمجة على التمتع بحقوق الإنسان ؛

- عند الضرورة ، تُعدّل أو تُلغي القوانين التي تعوق الممارسة المشروعة لحقوق الإنسان ، بما في ذلك قدرة الصحفيين على أداء عملهم ؛

- تضمن سنّ قوانين مكافحة الإرهاب دقيقة ومحددة بما فيه الكفاية لضمان إمكانية استباق السلوك المُجرَّم ؛

- تضمن أن أي إجراء يُقيد حق الصحفيين في حرية التعبير ، بما في ذلك في سياق مكافحة الإرهاب والأمن القومي ، يسعى إلى تحقيق هدف مشروع ، وأن ينص عليه القانون ، وأن يكون ضروريا ومتناسبا ، وغير تمييزي ؛

- إلغاء التشهير الجنائي والإهانة والفتنة وغيرها من القوانين التي تجرم انتقاد سياسات الدولة أو مؤسساتها أو مسؤوليها ؛

- اتخاذ التدابير المناسبة لضمان سلامة الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام على الإنترنت ، بما في ذلك عن طريق منع الهجمات أثناء ممارسة وظائفهم المهنية ونتيجة لها . تجنب التجريم غير المبرر لممارسة حرية التعبير على الإنترنت ، بما في ذلك من خلال تشريعات الجرائم الإلكترونية ؛

Photos by pxfuel

- ضمان قدرة الصحفيين على جمع المعلومات والإبلاغ عنها ونشرها عبر الإنترنت من خلال الامتناع عن إعمال الطيف الكامل من عمليات حجب الإنترنت ، لأن هذه التدابير غير متناسبة بطبيعتها ؛

- ضمان عدم احتجاز أي صحفي أو إعلامي بسبب ممارسته المشروعة لحقه في حرية التعبير أو بسبب عمله الصحفي . ويجب أن تكون عمليات الاحتجاز دائما ضرورية ومعقولة ومتناسبة ، وأن تخضع لإشراف قضائي سريع وفعال ؛

- حماية الصحفيين من التهديدات القانونية من خلال ضمان عدم استخدام النظام القضائي لأسباب تتعلق بالأمن القومي ضد الصحفيين وغيرهم لمجرد ممارستهم المشروعة لحقهم في حرية التعبير ؛

- ضمان حصول الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام الذين انتهكت حقوقهم الإنسانية ، بما في ذلك في سياق أي إجراء لمكافحة الإرهاب ، على سبل الانتصاف الفعالة والجبر .

المراجـــع

التقاريـــر

- دراســة مكتب المفوض الســامي لحقوق الإنســان بشــأن تأثير قــوانين مكافحــة الإرهاب وغيرها مــن القوانين الجنائيــة على حرية الإعلام وسلامة الصحفيين ، 2023

- تقريــر الأمــين العام ؛ الإرهــاب وحقوق الإنســان – الفرع باء– الفضاء المدني ومكافحة الإرهاب (A/78/269)

- تقريــر الأمين العــام عن ســلامة الصحفيين ومســألة الإفلات من العقاب (A/78/270)

- التقرير الســنوي لمفوض الأمم المتحدة الســامي لحقوق الإنســان : سلامة الصحفيين (A/HRC/49/40)

- حجب الإنترنت : الاتجاهات والأســباب والتداعيــات القانونية والتأثيــرات التي تمــس بمجموعة من حقوق الإنســان – تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (A/HRC/50/55)

- دراســة عالمية عــن أثر تدابيــر مكافحة الإرهاب علــى المجتمع المدنــي والفضاء المدني : تقريــر المقررة الخاصة المعنيــة بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية

- تأثيــر تدابيــر التصدي للإرهــاب والتطرف العنيــف على الحيز المتــاح للمجتمع المدني وعلــى حقوق الجهات المجتمــع المدني الفاعلة والمدافــعين عن حقوق الإنســان ؛ تقرير المقررة الخاصــة المعنية بتعزيز وحمايــة حقوق الإنســان والحريات الأساســية في ســياق مكافحة الإرهاب . (A/HRC/40/52)

- التنمية المســتدامة وحريــة التعبير : لماذا يعتبر الصوت مهمّــا ؛ تقرير المقــررة الخاصــة المعنية بتعزيــز وحماية الحــق في حرية الرأي والتعبير ، إيرين خان(A/HRC/53/25)

- تعزيــز حرية وســائل الإعلام وســلامة الصحفيــين في العصر الرقمــي : تقرير المقررة الخاصــة المعنية بتعزيز وحمايــة الحق في حرية الرأي والتعبير ، إيرين خان (A/HRC/50/29)

المواجـــز

- موجز حــول تدابير الحمايــة الذاتية للرد علــى التهديدات التي يتعرض لها الصحفيون

- موجــز حول مســاعدة المعايير والآليات الدولية لحقوق الإنسان على حماية الصحفيين

- موجز حول حقوق الإنسان والانتخابات للصحفيين

- موجز حول حقوق الإنسان في سياق الاحتجاجات للصحفيين

- موجــز حــول الحملــة العالمية لحريــة الإعــلام والنفــاذ إلى المعلومات وسلامة الصحفيين

- موجز حول الفضاء المدني ومكافحة الإرهاب

Photos by Wikimedia Commons

الأمم المتحدة
حقوق الإنسان
مكتب المفوض السامي

November 2023

Palais des Nations,
CH-1211 Geneva 10, Switzerland
www.ohchr.org